جرائم الحرب في فلسطين: بين التوثيق الدولي ومعاناة المدنيين

War Crimes in Palestine: Between International Documentation and Civilian Suffering

عبدالعزيز عبداللطيف عبدربه الجهني

2025

الملخص

يتناول المقال جرائم الحرب المرتكبة في فلسطين في ضوء أحكام القانون الدولي الإنساني، مع التركيز على التناقض بين كثافة التوثيق الدولي واستمرار معاناة المدنيين الفلسطينيين.
ويعرض الإطار القانوني لجرائم الحرب وفق اتفاقيات جنيف، بما يشمل استهداف المدنيين، والتجويع، والتهجير القسري، مع الإشارة إلى إمكانية ارتقاء بعض الأفعال إلى جريمة إبادة جماعية عند توافر القصد الجنائي الخاص. كما يناقش المقال دور الأمم المتحدة والمنظمات الحقوقية والمحكمة الجنائية الدولية في توثيق الانتهاكات، مقابل التحديات التي تعيق المساءلة الدولية، مثل العرقلة السياسية وضعف تنفيذ القانون الدولي. ويخلص المقال إلى أن استمرار الإفلات من العقاب يهدد العدالة الجنائية الدولية ويزيد من تفاقم الانتهاكات بحق المدنيين .الفلسطينيين

الكلمات المفتاحية

جرائم الحرب، فلسطين، القانون الدولي الإنساني، اتفاقيات جنيف، التهجير القسري، استهداف المدنيين، تدمير البنية التحتية، المحكمة الجنائية الدولية، حقوق الإنسان، الحصار، الاحتلال .الإسرائيلي، المسؤولية القانونية، غزة، الضفة الغربية، العدالة الدولية

Abstract:

This article examines war crimes committed in Palestine within the framework of international humanitarian law, highlighting the contradiction between extensive international documentation and the continuing suffering of Palestinian civilians. It outlines the legal framework governing war crimes under the Geneva Conventions, including attacks against civilians, starvation, and forced displacement, while noting that certain acts may amount to genocide where specific criminal intent is established. The article further discusses the role of the United Nations, human rights organizations, and the International Criminal Court in documenting violations, alongside the challenges hindering international accountability, such as political obstruction and weak enforcement mechanisms. The study concludes that the persistence of impunity threatens the integrity of international criminal justice and contributes to the escalation of violations against Palestinian civilians.

Keywords:

War crimes, Palestine, International humanitarian law, Geneva Conventions, Forced displacement, Targeting civilians, Infrastructure destruction, International Criminal Court, Human rights, Siege, Israeli occupation, Legal responsibility, Gaza, West Bank, International justice.

المقدمة

تُعد القضية الفلسطينية من أبرز ساحات النزاع التي شهدت على مدى عقود طويلة انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني، الأمر الذي جعل الحديث عن جرائم الحرب في فلسطين متكرراً في المحافل الدولية. وبالرغم من وفرة الأدلة والتقارير الحقوقية التي توثق هذه الجرائم، إلا أنّ معاناة المدنيين ما زالت مستمرة، في ظل عجز المنظومة الدولية عن فرض مساءلة فعلية للمسؤولين عنها.

الإطار القانوني لجرائم الحرب

جرائم الحرب تُعرّف بأنها الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني، وخاصةً لاتفاقيات جنيف لعام 1949 وبروتوكولاتها الإضافية. وتشمل:

الاعتداء المتعمد على المدنيين أو الممتلكات المدنية.

قتل الأسرى أو تعذيبهم أو معاملتهم بوحشية.

استخدام أسلحة محرمة دولياً أو وسائل قتال غير مشروعة.

التجويع كوسيلة حرب وفرض الحصار الشامل على المدنيين.

التهجير القسري أو النقل غير المشروع للسكان.

وفي الحالة الفلسطينية، تتطابق العديد من الممارسات الواقعة على الأرض مع هذه الأوصاف القانونية.

بعض هذه الأفعال – وخاصة التجويع والتهجير القسري – قد يرتقي إلى جريمة الإبادة الجماعية إذا توافر القصد الجنائي الخاص بتدمير الجماعة الفلسطينية جزئيًا أو كليًا (الجهني، 2023، الفصل الأول، المبحث الثاني).

توثيق جرائم الحرب في فلسطين

الأمم المتحدة والمنظمات الدولية: أصدرت تقارير متكررة توثق استهداف المدارس والمستشفيات، وقصف البنية التحتية المدنية في غزة والضفة الغربية.

المؤسسات الحقوقية الفلسطينية والدولية: وثّقت استخدام الذخائر العنقودية والفوسفورية، إضافةً إلى عمليات الإعدام الميداني والاعتقال التعسفي.

المحكمة الجنائية الدولية: فتحت في عام 2021 تحقيقاً رسمياً في جرائم محتملة ارتكبت في الأراضي الفلسطينية، يشمل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

معاناة المدنيين الفلسطينيين

رغم الجهود الدولية في التوثيق، يبقى الواقع الإنساني كارثياً:

آلاف الضحايا من المدنيين، بينهم نسبة مرتفعة من الأطفال والنساء.

تدمير المنازل والمنشآت الحيوية، ما يؤدي إلى نزوح جماعي وحرمان من أبسط مقومات الحياة.

حصار مستمر يفاقم الأوضاع الصحية والاقتصادية، ويمنع وصول المساعدات الإنسانية.

صدمات نفسية جماعية طويلة الأمد، تزرع الخوف واليأس في الأجيال الجديدة.

التحديات أمام المساءلة الدولية

العرقلة السياسية: استخدام بعض القوى الكبرى لحق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن، مما يمنع اتخاذ إجراءات رادعة.

ضعف تنفيذ القانون الدولي: غياب آلية إلزامية فعّالة تجبر الأطراف المعتدية على الالتزام.

إشكالية الإثبات: صعوبة دخول لجان التحقيق الدولية إلى بعض المناطق لتوثيق الجرائم ميدانياً.

:الخلاصة

تجسد الحالة الفلسطينية مثالاً صارخاً على التناقض بين نصوص القانون الدولي الإنساني وتطبيقه العملي. فرغم وجود وثائق وتقارير دامغة، تبقى المساءلة محدودة، بينما يدفع المدنيون الفلسطينيون الثمن الأكبر من أرواحهم وأمنهم وكرامتهم. إن تعزيز العدالة يتطلب إرادة سياسية حقيقية، وتفعيل دور المحكمة الجنائية الدولية، وضغطاً دولياً لوقف الإفلات من العقاب.

وفي ضوء ما سبق من عرض وتحليل، يتضح أن غياب المساءلة الدولية لا يقتصر على التأثير الإنساني، بل يمتد ليهدد منظومة العدالة الجنائية الدولية ذاتها.
إن استمرار الإفلات من العقاب يُشجع على تصعيد الانتهاكات، وقد يؤدي إلى تحول جرائم الحرب إلى جريمة إبادة جماعية ممنهجة (الجهني، 2023).

النتائج

1. وجود تطابق بين العديد من الممارسات الواقعة في فلسطين وأوصاف جرائم الحرب المنصوص عليها في القانون الدولي الإنساني.
2. استمرار معاناة المدنيين الفلسطينيين رغم كثافة التقارير الدولية والحقوقية الموثقة للانتهاكات.
3. وجود تحديات سياسية وقانونية تعيق تحقيق المساءلة الدولية الفعّالة.
4. استمرار الإفلات من العقاب يهدد فاعلية العدالة الجنائية الدولية ويزيد من احتمالية تصاعد الانتهاكات.
5. بعض الأفعال المرتكبة قد ترقى إلى جريمة إبادة جماعية متى توافر القصد الجنائي الخاص.

التوصيات

1. تفعيل دور المحكمة الجنائية الدولية في التحقيق والمساءلة بشأن الجرائم المرتكبة في الأراضي الفلسطينية.
2. تعزيز آليات تنفيذ القانون الدولي الإنساني وضمان احترامه من جميع الأطراف.
3. دعم لجان التحقيق الدولية وتمكينها من الوصول الميداني لتوثيق الجرائم.
4. تكثيف الضغوط الدولية للحد من الإفلات من العقاب وحماية المدنيين الفلسطينيين.
5. تعزيز الجهود الإنسانية لتخفيف آثار الحصار والنزوح والآثار النفسية على المدنيين.

الخاتمة

تؤكد الحالة الفلسطينية وجود فجوة واضحة بين القواعد القانونية الدولية والتطبيق العملي للمساءلة الدولية. فعلى الرغم من تعدد التقارير والأدلة التي توثق جرائم الحرب والانتهاكات الجسيمة، ما زالت معاناة المدنيين الفلسطينيين مستمرة في ظل ضعف آليات الردع الدولية. ومن ثم، فإن تحقيق العدالة يتطلب إرادة سياسية حقيقية، وتفعيل أدوات القانون الدولي، وضمان عدم إفلات مرتكبي الانتهاكات من المساءلة القانونية.

المراجع

منظمة هيومن رايتس ووتش (Human Rights Watch). (2024 نوفمبر 14). إسرائيل ترتكب جرائم ضد الإنسانية في غزة.https://www.hrw.org/news/2024/11/14/israels-crimes-against-humanity-gaza?utm_source=chatgpt.com

منظمة العفو الدولية (Amnesty International). (2024 ديسمبر 5). "تشعر وكأنك دون إنسان": إبادة إسرائيل للفلسطينيين في غزة. https://www.amnesty.org/en/latest/news/2024/12/amnesty-international-concludes-israel-is-committing-genocide-against-palestinians-in-gaza/

المفوض السامي لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة (Volker Turk). (2025 سبتمبر 8). المفوض السامي لحقوق الإنسان يدين "القتل الجماعي" للفلسطينيين في غزة. https://www.reuters.com/world/un-human-rights-chief-condemns-mass-killing-palestinians-gaza-2025-09-08/

الجهني، عبدالعزيز بن عبداللطيف عبدربه. (2023). المسؤولية الجنائية عن جريمة الإبادة الجماعية في القانون الدولي الجنائي: دراسة وصفية تحليلية [رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية]. https://search.mandumah.com/Record/1432810.